

ينبغي صياغة الميزانية بما يوفر دعماً أكبر للشراائح الضعيفة

الإدارية في وزارة الصحة، ودعا إلى
دمج المؤسسات الموازية في جميع
المؤسسات الحكومية.

أهمية حقوق الفقراء
وفي جزء آخر من حديثه، أكد الرئيس بريشكاني على ضرورة منح كل فرد حصصته من الدعم بالقيمة الحقيقية، وشدد على أهمية حماية حقوق الفقراء فيما يتعلق بالسلع المستوردة إلى البلاد، بعملية تفضيلية مدعومة من الدولة.
وفي إشارة إلى مبادرات مهمين في رؤيته وأسلوب إدارته، قال: إذا أردنا تقديم الدعم، فيجب أن لا توزعه بشكل عادل،

وفي الختام، دعا رئيس الجمهورية المعينين بصياغة الميزانية، إلى تلبية مطالب الشعب وعدم تركه فريسة للضغوط الاقتصادية.

تحسين أداء الميزانية. وصرح الرئيس بريشكين قائلاً في الواقع، تعتمد عملية إعداد الميزانية الحالية على التكاليف، بينما ينفي تخصيص الميزانية بناءً على الحسابات الفنية للمشروع أو الخدمة، مما يمنع هدر الموارد. لدى الحكومة الكثير من المرافق والموارد التي لا تستغل على النحو الأمثل. وأضاف: ينفي على الحكومة جميع الأجهزة الحكومية السعي لحل المشكلات والإتفاق وفقاً الاحتياجات كل حالة، بينما تكبداليو في منظومة الحكم العديد من النفقات دون حل أي من مشاكل الشعب أو تحقيق نتائج ملموسة للبلاد.

وأكد رئيس الجمهورية على أهمية استراتيجية التكامل ومنع العمل الموازي في تحسين استخدام الموارد، وشرح مفهوم التكامل داخل المؤسسة وخارجها، مستشهدًا بآخراته جاء ذلك في تصريح للرئيس بريشكين خلال حضوره اجتماع منظمة التخطيط والميزانية مساء الأربعاء، وأطالع عن كثب على عملية التخطيط المتعلقة بميزانية العام الإيراني القادم ١٤٠٥ هـ. بيادٍ في ٢١ آذار / مارس ٢٠٢٦.

وفي هذا الاجتماع، الذي عُقد بحضور مدير مكتب رئيس الجمهورية، ورئيس لجنة التخطيط والميزانية، ووزير الاقتصاد والمالية، ومجموعة من رؤساء اللجان البرلمانية، أكد الرئيس بريشكين على أهمية إعداد ميزانية عملاقانية، وانتقد الإجراءات المتتبعة في إعداد ميزانية البلاد، مشدداً على ضرورة



مستفيدة من موقعها الجغرافي المتميز في منطقة غرب آسيا

إيران تعلن استعدادها لتطوير النقل متعدد الوسائل مع دول المنطقة



الرقم إلى ٤ مليون طن، وأضافت: إن الأهداف التي تم تحديدها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في شرق بحر قزوين لتحقيق ٢٠ مليون طن تترتب وفي غرب بحر قزوين للوصول إلى ١٥ مليون طن هي أهداف، إذا تحققت، يمكن أن تخلق تحولاً هائلاً في مجال التجارة والتنزيل في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي.

وأعربت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية عن امتنانها لحكومة تركمانستان لاستضافتها هذا الاجتماع، ومنظمة الأمم المتحدة والدول النامية غير الساحلية وأمانة منظمة التعاون الاقتصادي على التنظيم الناجح لهذا الحدث الإقليمي المهم في مدينة آواز في تركمانستان، وأعربت عنأملها في أن تعزز إنجازات هذا الاجتماع التعاون بين الأعضاء في مجال النقل والتنزيل.

وصرحت قائلة: إن مسارات الطريق السريع الآسيوي في أراضي جمهورية إيران الإسلامية، بالإضافة إلى اتصالها بالنقاط الحدودية لتركمنستان وأذربيجان، تتصل يليها بموانئ الشمالية لإيران ثم تنتهي في الموانئ الجنوبية للبلاد في الخليج الفارسي ويحر عمان. وبالتالي، فإن ربط شبكات الطرق السريعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي يوفر هذه الفرصة للدول غير الساحلية للوصول إلى الأسواق الدولية عبر المياه المفتوحة.

وأشارت وزيرة الطرق إلى أن التعاون في مجال الترانزيت في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي قد تتسارع في السنوات الأخيرة، وقالت: في هذا الصدد، حققت جمهورية إيران الإسلامية ٢٠ مليون طن ترانزيت لعام الماضي، ووفقاً الخطة التنموية للاقتصاديه السابعة، يجب أن يصل هذا

عمل منظمة التعاون الاقتصادي للنقل والترانزيت (TFTA) على تطبيق آيات النقل متعدد الوسائل. وأضافت: في هذا الصدد، وبمبادرة من جمهورية إيران الإسلامية، عدّت وثيقة لتطوير النقل متعدد الوسائل بعنوان «تعليمات تطبيق النقل متعدد الوسائل لمنظمة التعاون الاقتصادي»، وأمل أن تتمكن من وضع الملامس الأخيرة على هذه الوثيقة وتتفقّيدها بعقد الاجتماع الأول للجنة النقل متعدد الوسائل التابعة لمجلس تنسيق النقل والترانزيت في منظمة التعاون الاقتصادي في أقرب وقت ممكّن.

وقالت الوزيرة صادق: سيمثل هذا الإجراء بلا شك خطوة كبيرة نحو حصول الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي إلى طرق النقل والترانزيت الدولية مستفيضةً من قدرات الدول الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وصرّحت بأن من أهم القدرات لربط دول منظمة التعاون الاقتصادي غير الساحلية بالمياه المفتوحة استخدام القدرات المشمولة في اتفاقية شبكة الطرق السريعة الآسيوية، واتفاقية سكك الحديد عبر آسيا، واتفاقية الموانئ الجافة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (الإسكاب)، وأضافت: جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي يقرّبها أعضاء في هذه الاتفاقيات الثلاث.

وطلبت الوزيرة صادق من أمانة منظمة التعاون الاقتصادي وضع الخطط الازمة، بالتعاون مع أمانة الإسكاب، للاستفادة لقصوى من هذه الاتفاقيات لمساعدة الدول غير الساحلية.

يمثل نقطة تحول في ربط الدول غير الساحلية بالأسواق الدولية؛ وفي هذا الصدد، أقترح أن تعقد أمانة منظمة التعاون الاقتصادي اجتماعات مستمرة على مستوى الخبراء والفنين والتجاريين لضمان انتظام حركة قطارات الترانزيت في ممرات المنظمة، ونشر النتائج باستمرار.

كما أشارت وزيرة الطرق إلى أنه، بمبادرة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تم إعداد وتجميع وثيقة عنوان «بوابة منظمة التعاون الاقتصادي المشترك» بهدف تمكين الدول غير الساحلية الأعضاء في المنظمة من الوصول إلى المياه المفتوحة، وتزويد الدول الساحلية بمرافق بحرية وموانئ خاصة وخصوصيات لهذه الدول. وتابعت: في هذا الصدد، من المتوقع أن تهيئ أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء أمانة الأمم المتحدة للدول غير الساحلية، الأراضية الالزامية لتنفيذ هذه الوثيقة المهمة في أقرب وقت ممكن.

وقالت وزير الطرق والتنمية الحضرية: أنه من أجل تعزيز أنشطة الترانزيت في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة لتوفير التسهيلات اللازمة للدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للتعاون اللوجستي في ميناء تشابهار (جنوب شرق) وميناء الشهيد رجائي (جنوب) وموانئ أخرى. وصرحت قائلة: إن تطوير النقل متعدد الوسائل يتعذر حسب طبيعة التعاون في مجال النقل والترانزيت مع الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي؛ ولحسن الحظ، فقد نصت اتفاقية إطار

أعلنت وزيرة الطرق والتنمية الحضرية استعداد إيران لتقديم التسهيلات اللازمة للدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، وقالت: إن إحدى سبل تطوير التعاون في مجال النقل والترانزيت مع الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي هو تطوير النقل متعدد الوسائل.

وقالت فرزانة صادق، الأربعاء، في كلمة ألقبها في اجتماع الدول غير الساحلية في تركمانستان: أولاً، أود أنأشكركم على عقد هذا الاجتماع المهم كمبادرة مهمه لتعزيز التقارب بين الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والدول الساحلية. إنني على ثقة بأن النتائج الإيجابية لهذا الاجتماع ستؤدي إلى تطوير الترانزيت والتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. كما أتقدم بالشكر لجهود حكومة تركمانستان، بصفتها الدولة المضيفة، والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي على تنظيم هذا الاجتماع على أكمل وجه.

وتابعت وزيرة الطرق قائلة: إن أساس التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي، خاصة بناء على معاهدته إيمرا باعتبارها الوثيقة التأسيسية لهذه المنظمة، هو تطوير التعاون في مجال النقل العابر (الترانزيت) وتجارة النقل، ولا شك أن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء السبب في هذه المنظمة غرب الساحلية والدول الساحلية من أهم أولوياتها، وينبغي التخطيط لبناء القدرات الفنية والتجارية على هذا الأساس.

وأشارت الوزيرة صادق إلى أن الاجتماع الثالث عشر لوزراء النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي قرار مرمي الماء طاشقند- عشق آباد - طهران - إسطنبول،

عبر إيران.. طريق الصين-أوروبا يتقلّص إلى النصف

على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل إن إنشاء مسار أسرع وأكثر أماناً لنقل البضائع يساعد أيضاً في تقليل اندیعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ لأن الشحن بسکك الحديد له بصمة كربونية أقل من الشحن البحري والجوي، وهو في هذا الصدد يتماشى أيضاً مع أهداف التنمية المستدامة.

أخيراً، لا يُعد هذا الانفتاح إنجازاً لو جوستينا ونقلها فحسب، بل يُمثل أيضاً رمزاً واضحاً للتحول في خريطة العلاقات والتجارة الإقليمية والدولية، لاسيما في ظل مجموعة «بريكس».

ومع تقدم المشاريع ذات الصلة، من المتوقع أن يشهد التعاون بين إيران والصين توسيعاً في مختلف المجالات، وأن تُعزز إيران مكانتها كمركز اقتصادي وترانزيتي في المنطقة.

لتجارة تناهية. ومن أهم ميزات هذا الممر أنه يجتاز أماكن كانت تُعرف سابقاً بأنها ختناقات في طرق التجارة الدولية بسبب القيود الجغرافية والسياسية. ومن خلال إزالة هذه النقاط الحساسة، يزيد خط سكك الحديد الجديد هذا بشكل كبير من أمن واستدامة توريد لبضائع ويسهل تسليم المنتجات في الوقت المناسب.

بعد خط سكك الحديد هذا رمزاً للتعاون السياسي والاقتصادي العميق بين البلدين، والذي نال مكانته بعد توقيع اتفاقية شاملة مدتها ٢٥ عاماً.

بين إيران والصين في عام ٢١٠٢.

في هذه الاتفاقية، وُضعت مشاريع للينية التحتية والطاقة والتجارة على جدول الأعمال المشترك، ويعُد مشروع

جاف (قلب سكك الحديد في إيران) في القرب من طهران. مثل هذا الخط السككي نقطة تحول في بريطانيا الآسيوية بالغرب، ويوفر رضا هائلة لتعزيز سرعة وأمان نقل بضائع التجارية. وفقاً للمهدي باقري، خبير الشحن الترانزيت، فإن خط سكة الحديد المذكور، الذي يُعد جزءاً من استراتيجية الشحن العامة بين الشرق والغرب ومبادرة الحزام والطريق الصينية، قد قلص الوقت المستغرق لنقل البضائع من حوالي ٣٠ يوماً إلى ١٥ يوماً فقط. وأضاف: هذا يعني وفورات كبيرة في الوقت والتكلفة لنقل البضائع مثل المعدات الصناعية والمعادن المنتجات الطاقة المتتجدد، ويجعل



تم مؤخراً وبشكل رسمي تشغيل خط سكة حديد جديد ترانزيت بين الصين وإيران، محدثاً نقلة نوعية في مجال النقل والتجارة الإقليميين بتدشين أول قطار شحن من مدينة شيان الصينية (مركز الشحن في الشرق) إلى ميناء أربدين